الخطاب لا يصح الاعتراض على صلاة الخوف لان الكلام في صلاتها على الصفة المذكورة لا شك ان الجماعة شرط في ذلك فيما مله وسياتي في فصل الاستخلاف ان من شرطه ان يستخلف اذا لجماعة فلو لم يكن خلفه الا مام الا واحد لم يصح له ان يستخلفه ﷺ قال الجمهور وبما يحتاج الى قول الغزالي مسئلة الاستخلاف مبنية على انه لا يجوز لهما موميين اه يقتدوا مبر ادى وذلك انا نقول يصح صلينا صلاة الخوف على هيئتها او وقع الاستخلاف وجهتان نية الامامة لان صلاة الخوف على الاطلاق شرطها الجماعة ولان الاستخلاف شرط في صحة الصلاة وهو مبني على الاطلاق بغير التوضي وابن عمرة ونية الامام الامامة في الاستخلاف يكون مستخلفا بالكسر لما به وتترتب عليه احكام الاستخلاف وبهذا يسقط الاعتراض بانه لا يظهر لهذه النية اثر لانه اذا لم ينو الامامة تحت صلاته وكذا طائفة بمعنى لم تمس اقتدى بعمرو حاصل الجواب ان حكم المأمومية منتف عليه مما يصح ان يقتدي به ان اذا نوى الامامة يصح ذلك بتتبع مسايل الاستخلاف المقرر في محلها مما مل النسائي اختلف في صلاة الجماعة هل الجماعة فيها سنة وليست بشرط وهو الذي في الجواهر والتلقين والمعونة او هي شرط وهو الذي ذكر صاحب المقدمات وغيره قال وان بعلت بغير امام اعيدت ﷺ وعلى الاول هل تشترط نية الجماعة وعليه درج في المختصر وهو الذي يفهم من كلام المصنف وعلى الثاني هل بالدخول وقال ابن مرحوم منول صاحب الجواهر غير مشروطة فيها غير انها تجب مبادى بان يقصدوا الجمع مبادئ الامام من نية الامامة ﷺ وتابعه الثالث قال في التوضي لم ار من اضاف الجمع الى الثلاثة الاول الا المتاخرين كالمصنف والفرامي ولما ذكر ابن عطاء الله الثلاثة الاول قال ويخبر ان يجمع بها جمع الصلاتين ليلة المطر اذا لم يكون ذلك الا في الجماعة فينبغي ان ينوي الامام الامامة فيها كالجمعة ﷺ قال الخطاب قلت وكان ابن عطاء الله لم يقف عليه لغيره وفد ذكروا عياض في مواعده في نقد ص جانوه الذي ابيه لما يذكر

المصنف

المصنف نية الامامة تخصيص مثل الجماعة لانها شرط في تحصيل المقدار المذكور على قول الاكثر لا في صحة الصلاة ابن غازي ابن عرفة يلزم عليه اعادة من ائتم به غير مريد الامامة في جماعة ﷺ ونحوه لابن عبد السلام ﷺ كذلك ابن غازي وقابل الاكثر ما يدل عليه كلام اللخمي لانه قال انه لا يصير في جماعة اخرى واختصره في الخطاب وفيه نظر فيقتضي الوجوب والايجاب المراد على شرط المصنف ان يقصر كماعة الزيان ولا على القيام يحرض الكفاية ان يقصر الغربة واجاب الاجهوري بجواب غير بيناني الزرقاني ذكله من المتوقفين فيه اشكال وعلى الخلاف في غير الامام اما مواذا صلى وحده فانه ان اجعل مثل الجماعة اذا نوى الامامة

الخامس قال الخطاب ذكر في سماع موسى ان من ائتم ناسيا ثم ذكر صلاتهم اه نوى اما منهم ما خذ منه ابن رشد وجوب نية الامامة في امامة النساء وجعله ابن بكير مقابلا للمذهب المدونة وانه يجزي وجوب نية الامامة في الرجال والنساء ووجه ذلك بان الامام ضامن وبانه تحمل القراءة والاحكام كالحامل الانبية ﷺ وفي التوضي قال ابن عبد السلام حكى بعض الشيوخ عن ابن القاسم اشتراط نية الامامة خلافا ﷺ وبهذا هو مقابل المشهور المعمول به وفي نص بعض شيوخ شيوخ شامة النقاير الخمسة في قوله

• وخمسة ينوى بها الامام • امامة ليحمل المرام •
• جمعة والجمع والخوف وجع • امامة النساء والمستخلف •

وفي علت ما في مسئلة امامة النساء ومسئلة الاستخلاف قال ولا تجب الصلاة على الحايض والنفساء ولا تقضيان بعد ذلك وكذلك المغمى عليه تصلح لنا ان النفاء من الحيض والنفاس والغسل شرطان في وجوب الصلوة وصحتها ولذلك قال المصنف هنا ان الصلاة لا تجب على الحايض والنفساء يعني ولا تصح منها وانما لا تقضيان عليها بعد ذلك يعني بعد انقطاع الحيض والنفاس وقد تقدم لنا في موجبات الغسل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)